الأمم المتحدة

A/58/129

الجمعية العامة

Distr.: General
10 July 2003
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٧٤ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٢	٢
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات		٢
جورجيا		٢
كوبا		٣
المكسيك		٧

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

070803 060803 03-42984 (A)

أولا – مقدمة

١ – في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٧/٦٤، المعنون ''مراعاة معايير البيئة في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة''، الذي دعت الجمعية في الفقرة ٤ من منطوقه جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في هذا القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن هذه المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢ – وبناء على هذا الطلب، وجه الأمين العام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء دعاها فيها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وقد أدرجت الردود الواردة في الفصل الثاني أدناه. وسيصدر ما يرد من ردود إضافية كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

جورجيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣]

تتشرف جورجيا بإبلاغ إدارة شؤون نزع السلاح أن حكومة جورجيا تقوم باتخاذ خطوات فعالة لتعزيز الامتثال للمعايير البيئية في صياغة اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة بل والأهم من ذلك في تنفيذ تلك الاتفاقات.

وتبذل جورجيا، بتعاون فعال مع ألمانيا، جهودا مكثفة في مجال التقييم البيئي للأراضي وتنقيتها بعد رحيل القوات المسلحة الروسية عنها. ويشارك خبراء من جورجيا تابعون لوزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في عدد من الدورات الدراسية والتدريبات الدولية ويسخرون ما اكتسبوه من معارف ومهارات في مراقبة هذه الأراضي.

وتولي جورجيا اهتماما خاصا باعتماد معايير منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في مجال حماية البيئة وتتعاون تعاونا مكثفا مع المؤسسات ذات الصلة في المنظمة (ناتو/اللجنة المعنية بتحديات المجتمع الحديث).

وأجرت وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في جورجيا عدة عمليات تفتيش لعدد من القواعد السابقة التي كانت تستخدمها القوات المسلحة السوفياتية والروسية، وعلى الخصوص الأراضي التي تقع عليها المطارات العسكرية والمناطق المجاورة لها. وتم تحديد مكان العشرات من مصادر المواد المشعة التي قامت القوات المسلحة الروسية بصورة لا مسؤولة، بل

عن عمد في بعض الأحيان، بإفراغها بتلك المواقع في أوائل التسعينات، وتمت إزالتها. ومن ضمن تلك المواد سيزيوم ١٣٧، وسترونتيوم ٩٠، وراديوم ٢٢٦، وإريديوم ١٩٢.

وفضلا عن ذلك، قامت وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في جورجيا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتنقية خزانات وقود الصواريخ في ميناء ميريا بعد أن غادرته القوات المسلحة الروسية (مواد بالغة السمية، ''سامين'' و ''ميلانج'').

وقد اتخذت جميع هذه التدابير في الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة جورجيا. وبهذا الشأن، من المهم ملاحظة أن ثمة فئتين من المناطق في البلد غير خاضعتين لنفوذ سلطات جورجيا.

وتشمل تلك الأراضي القواعد العسكرية الروسية التي لا تزال تعمل في جورجيا. ولدى وكالات إنفاذ القانون في جورجيا معلومات عن تورط تلك القواعد في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبالنظر إلى ما عهدناه منها سابقا، لا يمكن استبعاد قيامها بنشر مواد مشعة أو غيرها من المواد المضرة بالبيئة.

والفئة الأخرى للأراضي غير الخاضعة لسيطرة حكومة جورجيا هي المناطق الانفصالية. ولا تخضع اثنتان من تلك المناطق، وهما أبخازيا وتشينفالي، لأي نفوذ داخلي أو خارجي يُذكر، وتشكل بذلك مصدر قلق فيما يتعلق بالبيئة. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن وجود مواد مشعة مخزنة منذ العهد السوفياتي بمعهد للعلوم الفيزيائية في أبخاريا والافتقار إلى آليات لمراقبتها باعثٌ على القلق البالغ حيال انتشار تلك المواد وما قد ينجم عنها من تلوث.

وتبعا لذلك، لا تزال تلك الفئتان من الأراضي غير الخاضعة لسيطرة سلطات جورجيا تشكل خطرا على عملية نزع السلاح وعلى الاستقرار الإقليمي، وينبغي أن يولي لها المجتمع الدولي أهمية رئيسية فيما يبذله من جهود، لا سيما في مجال نزع السلاح وحماية البيئة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣]

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، للسنة السابعة على التوالي وبتأييد من الغالبية العظمى للدول الأعضاء، قرارا جديدا بشأن مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وبالنظر إلى الأهمية التي توليها كوبا لهذا القرار، الذي اشتركت في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، ما فتئت حكومة كوبا تقدم إلى الأمانة العامة منذ عام ١٩٩٥ تقارير عن التدابير التي تتخذها من أجل تعزيز الأهداف المتوخاة في القرار المذكور.

وتحتل الشواغل البيئية مكانة متعاظمة الأهمية ضمن أولويات العديد من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد. ولا ينبع هذا الانشغال فحسب من إمكانية وقوع حوادث خطرة أو من كيفية التصرف في النفايات المشعة، بل ومن صياغة اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتنفيذها.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن التقدم العلمي والتكنولوجي لا يتيح فحسب إمكانية التأثير في البيئة الطبيعية بأشكال مفيدة، بل يمكِّن أيضا من استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية. إذ تعتبر عمليتا البحث والتطوير في مجال الأنشطة العسكرية مصدرين مباشرين أو محتملين للإضرار بالبيئة.

وقد تجسدت شواغل المجتمع الدولي إزاء ذلك في اعتماد اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي صادقت عليها كوبا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨.

وفي ميدان التكنولوجيا الأحيائية، تترافق مع أوجه التقدم المحرز الشواغل إزاء ما ينطوي عليه هذا المجال من مخاطر وإمكانية إساءة استعماله عمدا. والأبحاث البيولوجية الأساسية ذات التطبيقات العملية من المجالات التي أثرت فيها التكنولوجيا الأحيائية تأثيرا كبيرا. إذ لمعظم تلك المعارف آثار عملية على الرعاية الصحية والزراعة وحماية البيئة.

ومن الشواغل التي تثيرها التكنولوجيا الأحيائية حاليا المخاطر الإيكولوجية الناشئة عن إطلاق أجسام معدلة وراثيا في البيئة، والتلاعب في المورثات والاستنساخ البشري وتطوير أسلحة بيولوجية وتكسينية.

وقد حظرت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي صك أصبحت كوبا طرفا فيه منذ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٦، صنع وتخزين واقتناء الأسلحة البيولوجية.

وتعرب كوبا عن أسفها الشديد إزاء الاضطرار إلى وقف المفاوضات المتعلقة ببروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بسبب معارضة أحد البلدان، وذلك بعد قرابة ١٠ سنوات من العمل الذي قام به فريق الخبراء.

ومن بين العناصر التي شملها مشروع البروتوكول، الذي كان موضوع المفاوضات، مقترحات تدابير ترمي إلى حماية البيئة عند تنفيذ الاتفاقية.

وفي مقابل ذلك، تشكل الاتفاقية المتعلقة بحظر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وبتدمير هذه الأسلحة نموذجا لكيفية حظر هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل حظرا تاما. وفي هذا السياق، تمضي كوبا قدما في تنفيذ الاتفاقية، مع قيامها لهذا الغرض بتعزيز عمل المؤسسات والإجراءات الوطنية ذات الصلة.

ومن شأن استخدام تكنولوجيات جديدة لتحديث نظم التسلح نوعيا تحويل تلك النظم إلى وسائل أكثر فتكا بالنظر إلى التطور الكبير في مداها ودقتها. وقد تؤدي العمليات التكنولوجية كذلك إلى تطوير أسلحة جديدة قائمة على تطبيق مبادئ فيزيائية حديثة، من قبيل الأسلحة التي تستخدم حزما شعاعية مكونة من جزيئات ذرية.

ويولي المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بتلوث البيئة الناجم عن الأنشطة النووية العسكرية والمدنية وبالآثار المترتبة على هذا التلوث.

وأقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صراحة، في قرار الجمعية العامة ٥٧/٦٤، بما يترتب على استخدام الأسلحة النووية من آثار ضارة على البيئة. وتتعاظم هذه الشواغل في ضوء عدم إحراز تقدم حقيقي في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتعرب كوبا عن أسفها إزاء عدم توصل مؤتمر نزع السلاح حتى الآن إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. إذ ينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء تلك اللجنة، وأن تكلف بمهمة الشروع في مفاوضات بشأن برنامج لنزع السلاح النووي يُنفذ على مراحل ويكون هدفه إزالة الأسلحة النووية بصفة نهائية في غضون مدة زمنية محددة وفي ظل مراقبة دولية صارمة.

ومن شأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على حد سواء أن تلحق بالبيئة أضرارا لا يمكن إصلاحها. ولذا، لا تزال كوبا ترى أن إزالة أسلحة الدمار الشامل بالكامل هي الحل الوحيد الفعال حقيقةً لتجنب آثار استخدامها أو التلوث العرضي بها.

وتتسبب المواجهات المسلحة في إلحاق الدمار على كافة الصعد وترتب عليها عواقب وخيمة على البيئة، مما يستدعي تأييد جميع الجهود التي تبذل، استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لمنع هذه الصراعات.

وقد ازداد الوعي في الوقت الراهن بالممارسات والتدابير الضرورية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، رغم أن البلدان ليست جميعا في وضع يسمح لها بتنفيذ

تلك الممارسات والتدابير. وتبعا لذلك، من الضروري العمل باستمرار على تعزيز التعاون الدولي من أجل تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي للأغراض السلمية، ليس فحسب بمشاركة الدول والمؤسسات الحكومية الدولية ذات الصلة، بل وبمساهمة المنظمات غير الحكومية أيضا. وينبغي إلغاء القوانين والأنظمة الوطنية التي تعيق هذا التعاون الدولي.

وترفض كوبا تنفيذ تدابير أحادية تمس بتطبيق معايير حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. وقد نفذت الولايات المتحدة ولا تزال تدابير من هذا القبيل في حق كوبا، التي عانت الأمرين من جراء العواقب الوخيمة المترتبة على تلك التدابير.

ولدى كوبا مجموعة من الصكوك الوطنية المتعلقة بمراقبة السياسة البيئية وإدارتها، ومن ضمنها القانون رقم ٨١/٩٧ المتعلق بالبيئة، المشفوع بتشريع تكميلي ومرسوم القانون رقم ١٩٠ المتعلق بالأمن البيولوجي.

وقد عُدلت المادة ٢٧ من دستور الجمهورية لإدماج مفهوم التنمية المستدامة فيها.

واتخذت وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة كذلك عدة قرارات متعلقة بمسائل حماية البيئة وذات صلة بالقرار ٥٧/٦٤.

وكوبا حاليا طرف في ٣٥ معاهدة دولية تتعلق بالبيئة أو ذات صلة وثيقة بهذا المجال.

ويتوخى مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تمضي كوبا قدما فيه المحافظة على البيئة وحمايتها، ويتضمن تدابير ملموسة تحظر إجراء أي تدريبات عسكرية أو مناورات أو أي نشاط آخر في الميدان العسكري من شأنه أن يؤثر في البيئة الطبيعية.

وتتمثل المبادئ الأساسية للسياسة البيئية الكوبية في ما يلي:

- الحق في بيئة سليمة حق أساسي لجميع المواطنين؛
- حماية البيئة واجب وطني؛
- إدارة البيئة عملية متكاملة متعددة القطاعات تشارك فيها بصورة منسقة أجهزة الدولة وغيرها من الكيانات والمؤسسات، والمجتمع والمواطنون عموما، وفقا لاختصاصات وقدرات كل واحدة من تلك الجهات.

وقامت القوات المسلحة الكوبية باعتماد وتنفيذ استراتيجية بيئية الهدف الأساسي منها أن تُحسن وتُطور الاستعدادات والقدرات وحالة التأهب للدفاع عن البلد تدريجيا، ولا سيما فيما يتعلق بالقوات المسلحة، عن طريق استخدام رشيد ومستدام للموارد الطبيعية، وبالمحافظة على البيئة وتعزيز حمايتها.

وتستند جهود المحافظة على البيئة، في إطار القوات المسلحة الكوبية، إلى مجموعة من المبادئ من ضمنها:

- تطوير البيئة والمحافظة عليها وحمايتها في وقت السلم بغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.
- مراعاة المنظور البيئي في إنجاز الأنشطة الدفاعية، بإزالة ما يمكن أن يترتب على الأعمال العسكرية من آثار ضارة أو التخفيف من وطأتها.
- تسخير نتائج الأبحاث العلمية والتطور التكنولوجي للمؤسسات والبرامج التابعة للقوات المسلحة الكوبية في المساهمة قدر المستطاع في إيجاد حل للمشاكل البيئية الرئيسية الناجمة عن الأنشطة الدفاعية.
- تأييد تطبيق القوانين والصكوك المتعلقة بالإدارة الوطنية للبيئة في إطار القوات المسلحة.

وتؤكد كوبا مجددا ضرورة مواصلة اتخاذ ما يلزم من تدابير وطنية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف للمساهمة في تطبيق أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في إطار الأمن الدولي، ونزع السلاح وغير ذلك من المجالات ذات الصلة، دون الإضرار بالبيئة أو التأثير سلبا على مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣]

تحرص المكسيك، لدى مشاركتها في التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وصياغتها، حرصا خاصا على المعالجة الوافية للجوانب المتصلة بالمحافظة على البيئة واحترامها.

وتراعي المكسيك مراعاة تامة، المعايير البيئية ذات الصلة عند تطبيق وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الصكوك المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تعد المكسيك طرفا فيها.

وما فتئت المكسيك تؤكد على أن مجرد وجود أسلحة للدمار الشامل، وعلى الخصوص الأسلحة النووية، يشكل خطرا كبيرا على بقاء الجنس البشري نفسه وعلى سلامة البيئة. وقد ثبت تاريخيا ما يترتب على إجراء تجارب على الأسلحة النووية واستخدامها، وكذلك الحوادث النووية، من آثار هدامة على البيئة.

وتبعا لذلك، تقوم المكسيك بدور فعال في الترويج لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس بوصفها صكا لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل لمساهمتها في حماية البيئة أيضا.

ومن جهة أخرى، لا تزال المكسيك تؤيد تأييدا راسخا، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتماد معايير أساسية في مجال الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية. ويشارك بلدنا مشاركة فعالة في أعمال فريق الخبراء القانونيين والتقنيين المفتوح باب العضوية والمعني بإعداد مشروع لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، مع دعوته إلى أن تتضمن نتائج أعمال الفريق تدابير ملموسة للمحافظة على البيئة من الأعمال التخريبية أو الحوادث النووية.

والمكسيك، إذ تكفل استخدام ما لديها من طاقة ومواد نووية للأغراض السلمية، فإنها تضطلع بالمسؤولية عن الإدارة الجيدة وكفالة الأمن في منشآتها النووية، مع إيلاء أهمية خاصة لمراعاة القواعد القانونية والمعايير التنفيذية المتعلقة بحماية البيئة والحماية من المواد المشعة.

وفي إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، تشارك المكسيك في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد صك ملزم قانونيا بشأن مخلفات الحروب من المتفجرات واتخاذ تدابير بشأن الألغام المضادة للمركبات، مع التأكيد على ضرورة تجنب ما يترتب على تلك المواد وعلى أنواع أخرى من الأسلحة والذخائر من آثار ضارة على صحة الإنسان والبيئة.